تونس

محاكمات صورية لـ "٤٩" مناضلا

المحامون يحتجون لدى رئاسة المحكمة لمنعهم من الدفاع عن المعتقلين

انصار لجنة المبادرة الوطنية يصدرون بيانا يستنكر الاحكام ويطالب باطلاق حريات الجماهير

بعد جلسة ١٩ يونيو ١٩٧٩ التي عقدت لمحاكمة المعتقلين في قضية جريدة الشعب، والتي تاجلت الى الحادي عشر من هذا الشهر ، جاءت جلسة ١١ آب لتؤكد من جديد دور النظام الرجعي لابسط حقوق الدفاع ، وبدون ان تكون هناك مرافعة وقع اعلان عن المحكمة بتاريخ ٢١ آب ١٩٧٩ بقرار المحكمة .

ورغم احتجاجات الموقوفين الذين رفضوا دخول المحكمة الا اذا حضرت العائلات وتم احترام حقوقهم ، ورغم الموقف الشجاع للدفاع والمتميز خاصة بوجه ميليشيا حزب الدستور التي ملات القاعة لمنع العائلات من حضور المحكمة .. رغم كل ذلك فلقد وقع الاعلان على الحكم في جلسة ٢١ آب وهو كالاتي :

(أ)

١ ـ محمد العربي عزوز (السجن لمدة ثلاث سنوات وعشرة اشهر وغرامة قدرها ٦٥٠ دينارا تونسيا) .

(ب)

٢ ـ محمد جمور
٣ ـ عبدالحميد العمامي
٤ ـ محمد بن حسين
٥ ـ صلاح الدين العمامي
٦ ـ خالد الغالح
٧ ـ المنصف بو علي
٨ ـ محمد الحبيب الرديسي
٩ ـ زهير الزوادي
١٠ ـ المنجي مقني
١١ ـ عبدالكريم الحصائري
١٢ ـ انس شويخ
١٣ ـ جوهر الفقيه
١٤ ـ بدرالدين الجموسي
١٥ ـ عبدالوهاب معطر
١٦ ـ نجيب خمشير
١٧ ـ محمد الحبيب بو ثلجه
١٨ ـ نجيب حمزة
١٩ ـ علي العمامي
٢٠ ـ محمد بن جبريل
٢١ ـ بدرالدين السماوي
٢٢ ـ محمد صيود
٢٣ ـ احمد شويخ
٢٤ ـ سالم سرايحه
٢٥ ـ احمد الكشو
٢٦ ـ الناصر الكافي
٢٧ ـ الطاهر العبيدي
٢٨ ـ عبدالسلام حمفورة
٢٩ ـ احمد العمامي
٣٠ ـ محفوظ الجراح
٣١ ـ حسن صيود
٣٢ ـ عبدالرزاق الهمامي
٣٣ ـ محمد بو ليله
٣٤ ـ علي ساسي
٣٥ ـ الحبيب ساسي
٣٦ ـ عبدالمجيد ملوكه
٣٧ ـ لامين العمامي

السجن لمدة ثلاث سنوات مع دفع غرامة قدرها ٤٠٠ دينار تونسي .

(ج)

٣٨ ـ فوزي الشيباني
٣٩ ـ محمد الجرابة
٤٠ ـ يوسف العلوي
٤١ ـ عبدالجبار معطر
٤٢ ـ سامي الشرفي
٤٣ ـ محسن بوشماله

السجن لمدة ثلاث سنوات مع دفع غرامة قدرها ١٠٠ دينار تونسي .

(د)

٤٤ ـ يوسف الخميري
٤٥ ـ جلال بلخشين
٤٦ ـ الهادي الهرماسي
٤٧ ـ مبكر المجلدي
٤٨ ـ الولدي ملاحه

السجن مدة سنة .

(هـ)

٤٩ ـ رضى مقني

السجن مدة عام وثلاثة أشهر .

وفور صدور الاحكام التعسفية الجائرة ، اصدر انصار لجنة المبادرة الوطنية بيانا جاء فيه :

« ان محاكمة مناضلي لجان المبادرة النقابية التي جرت احداثها يوم ١١ آب الجاري كانت مسرحية نزعت النقاب مرة اخرى عن الوجه القمعي للنظام الاوتوقراطي البورقيبي في القطر العربي التونسي ، فكانت صفحة اخرى في تاريخه التعسفي المظلم [تصفية الوطنيين الاحرار في الخمسينات ـ تقتيل الفلاحين في المساكه والوردانيين في اواخر الستينات وفي الهوارية عام ١٩٧٠ وفي بئر مشارقه عام ١٩٧٥ ومجزرة قصر هلال عام ١٩٧٧ والمجزرة الكبرى الشهيرة في ١٩٧٨/١/٢٦ ، واصدار قوانين عسكرية جائرة كقانون « الخدمة المدنية والتعيينات الفردية ... الخ »] » .

وقال البيان في نهايته :

« ان الواجب يدعو كافة الجماهير والقوى المناهضة للاوتوقراطية الى عدم تصديق مغالطات النظام ومناوراته واوهام الانتهازيين حول « تفتح النظام » و « سيره نحو الديمقراطية » و « ابتداء مرحلة جديدة » ... الخ .

ان تصاعد الديكتاتورية البوليسية امر واضح للعيان مما يطرح على كل القوى المناهضة للاوتوقراطية الوقوف في وجه الحكم البوليسي العسكري والنضال من اجل تحقيق الحرية السياسية وخاصة منها :

اولا : مجلس تاسيسي .

ثانيا : اعلان العفو التشريعي العام عن كل السياسيين والنقابيين بدون استثناء وبلا قيد او شرط .

ثالثا : حل المحاكم الاستثنائية والصورية وتعويضها بمحاكم شعبية تحاكم كل رموز الاوتوقراطية .

رابعا : حل الاجهزة القمعية من بوليس سياسي وميليشيا حزبية وفرق النظام العام والجيش والغاء القوانين التعسفية كقانون الخدمة المدنية والتعيينات الفردية .

خامسا : توفير الحريات العامة ، كحريات التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والاضراب والتظاهر .

واننا ندعو كافة القوى المناهضة للاوتوقراطية للتنديد بالمحاكمات الاستثنائية والصورية والمغلقة ».

■

ماذا وراء الأحداث الأخيرة في الخليج؟

القوى الامبريالية تفتعل الأزمات لتبرير المجازر واستمرارها

منذ ان اعلنت « النيويورك تايمز » في نيسان الماضي عن مصادر موثوق بها « ان وزارة الدفاع الامريكية تعد خططا قابلة للتنفيذ لانشاء قوة من مائة الف رجل يمكن ارسالها الى مناطق حساسة تكون المصالح الامريكية مهددة فيها » الى اعلان مؤسسة « لويدز » عن « اعتبار الخليج منطقة حرب » ، عادت مسالة احتلال منابع النفط في الخليج وغيرها للظهور على سطح الاحداث مجددا .

وجاء الانفجار في احدى ناقلات النفط في منتصف الطريق بين ابو ظبي وقطر واشتعال ناقلة اخرى في دبي يومي ٢٦ ـ ٢٧ من الشهر الماضي ليزيد من الاهتمام في ما يحدث في الخليج ، وكان ذلك مصدر اهتمام ومتابعة من قبل الصحافة العربية والعالمية ، ونحن بدورنا نتساءل عن حقيقة هذه التهديدات والانفجارات وما علاقتها بمجمل ما يجري على الساحة العربية بشكل عام وبالقضية الفلسطينية خصوصا .

ان مسالة ربط التهديدات باحتلال منابع النفط ، بالقضية الفلسطينية قد يبدو للبعض ، اقحام موضوع بآخر بصورة اعتباطية ، الا ان الصورة من خلال الوقائع تبدو على العكس تماما ، فالرجوع الى اساس القضية يجعل الامور اكثر وضوحا ويمكن ادراك ذلك من خلال التعرف على المصالح الامبريالية في الوطن العربي التي يمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ الثروات النفطية والطبيعية الاخرى التي تتوفر في العالم العربي .

٢ ـ استغلال الموقع الاستراتيجي على الصعيدين العسكري والتجاري .

٣ ـ جعل اقطار الوطن العربي سوقا دائمة لتصريف البضائع والاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة .

وهذه المصالح بقدر ما هي واضحة فمن الواضح ايضا انها لا تتم وبالشكل الذي تريده الاحتكارات الراسمالية العالمية الا بازالة الحواجز التي قد تعيق او تعطل حركة هذه المصالح ، والحواجز التي تقف بوجه مصالح الامبريالية وعملائها المقنعين والمكشوفين من الانظمة العربية ، تتمثل بالحركات الثورية في الوطن العربي والتي تشكل الخطر الرئيسي ، الحالي والمستقبلي ، على تلك المصالح .

وتاتي ـ كما هو معروف ـ الثورة الفلسطينية في مقدمة الحركة الثورية العربية ، والثورة الفلسطينية رغم ما عانت وتعاني من مجازر ومؤامرات متلاحقة ، فهي الان لا تشكل خطرا على الكيان الصهيوني فقط وانما اصبحت قاعدة تواصل وانطلاق لحركات ثورية عديدة في داخل الوطن العربي وخارجه ، لذلك فان الثورة الفلسطينية مستهدفة وستبقى مستهدفة بشكل رئيسي ، وحيث تاكد للدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعيات العربية بان الثوار الفلسطينيين « متعبين » اكثر مما يجب واكثر مما كانوا يتوقعون ، لذا صار لزاما عليهم ان يواصلوا « نهج المجازر » الذي ابتدعوه منذ بدايات الاحتلال الصهيوني للوطن الفلسطيني مرورا بمجازر ايلول الاسود في الاردن الى ما لحق الشعب الفلسطيني وثورته خلال سنين الحرب الاهلية في لبنان ، كل ذلك من اجل ضرب الثورة بالشكل الذي يجعلها على هامش الاحداث .

ولكي يستمر هذا النهج فان على القوى الثلاث المذكورة ان تتكاتف من اجل افتعال الازمات اللازمة لتبرير المجازر واستمرارها .

كيف ؟!.

ما يجب تاكيده اولا هو ان الازمة التي تدعو امريكا لاحتلال مناطق النفط في الخليج او السعودية ، انما هي ازمة « مفتعلة » ، فليس هناك من تناقض رئيسي بين امريكا والانظمة الحاكمة في هذه الاقطار يدعو الى احتلال الاولى لبلدان الثانية .

فمن الواضح ان مصالح الامبريالية في هذه الاقطار مضمونة بسبب طبيعة هذه الانظمة هناك ووجود القواعد العسكرية في البحرين والسعودية وغيرها بالاضافة الى شبكات التجسس والاستخبارات الامريكية والبريطانية وما دبرته وتدبره من احباط وتدمير للحركات الثورية في تلك البلاد .

وهذا ما تؤكده ايضا « الدبلوماسية الامريكية » من ان هناك بوادر تحملها على اتخاذ اجراءات احتياطية لتامين خطوط امدادها بالنفط سواء في نطاق الخليج او في خارجه واستشهدت بتصريح منسوب لوزير النفط السعودي احمد زكي اليماني قال فيه ما خلاصته ، ان استمرار اعمال السياسة الامريكية « لحقوق الفلسطينيين » يضطرهم الى القيام باعمال « متطرفة » حيث يستطيعون ذلك وانهم قادرون على اغلاق مضيق هرمز الذي تمر فيه نسبة سبعين بالمائة من النفط المصدر الى الغرب بمجرد اغراق باخرة في هذا المضيق .

وتصريح اليماني هذا ينطوي على قدر كبير من الخبث بقدر ما يتضمن الغباء ويتجسد خبثه بافساح المجال وتبرير النهج الاستفزازي للدبلوماسية الامريكية وما يترتب بعدها من تحركات ، اما الغباء فيتضح اكثر حيث « ان اغراق ناقلات نفط في المضيق لا يغلقه امام الملاحة البحرية » .

ان النهج المسموم للنظام السعودي بما فيه هذا التصريح يدل بوضوح على توزيع الادوار في مثل هذه المؤامرات بين الامبريالية التي تخطط وتشترك بشكل مباشر او غير مباشر مع الكيان الصهيوني والرجعيات العربية في تنفيذ ومواصلة نهج المجازر والتدمير ضد الحركات الثورية في الوطن العربي عموما والمتمثلة بحملات القمع المسعورة التي مارستها بعض الانظمة العربية مؤخرا ، وضد الثورة الفلسطينية خصوصا حيث تتصاعد عمليات القصف والتدمير ضد قواعد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التي اكدت الاحداث ترابطهما العضوي . وضمن هذا السياق التدميري واستمراره تطمح الامبريالية لتعميق المردودات الايجابية بالنسبة لها والناتجة عن صفقة الخيانة الساداتية مع الكيان الصهيوني .